# اقتصاد

## سورية: مشغل خلوي إيراني قريباً

**عدنان عبد الرزاق**

رجّحت مصادر في دمشق، أن تشهد الفترة القريبة المقبلة، إصدار ترخيص لمشغل خلوي ثالث، عبر إدخال شريك من القطاع الخاص أو شركة الاتصالات الحكومية مع إيران. وأضافت المصادر لـ«العربي الجديد» أن شركة «MCI» الإيرانية حصلت على رخصة المشغل الثالث منذ عام 2017، لكن الاتفاق لم يبرم بعد، وذلك لوجود خلافات حول تجهيز البنى التحتية واستخدام الأبراج القائمة وحرص حكومة النظام السوري على إدخال شريك محلي وهو ما ترفضه الشركة الإيرانية حتى الآن». ولم تستبعد المصادر التي طلبت عدم ذكر اسمها، أن تنسحب الشركة الإيرانية، لكنها أكدت في ذات الوقت، أنه سيتم المضي قدما في إيجاد مشغل ثالث بين شركاء سوريين برعاية زوجة الرئيس السوري، أسماء الأسد وحصة للمؤسسة الحكومية، لأن دخول مشغل ثالث، برأي المصادر، بات ضرورة لكسر الاحتكار وإيجاد منافسة بالخدمات والسعر. وتعود شركتا الخلوي بسورية الآن «سيريتل»، و«تسعة أربعة» لإدارة يقال إنها مقربة من أسماء الأسد بعد نقل ملكية رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد في مايو/ أيار من العام الماضي وتراجع حصة الشركاء اللبنانيين «طه ونجيب ميقاتي» بشركة تسعة أربعة. وكان مدير عام الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد السورية، منهل جنيدي قد أكد أنه سيتم الإعلان عن إدخال المشغل الثالث لشركات الخلوي رسمياً عند منح الترخيص النهائي. وأكد في تصريحات إعلامية أول من أمس، أن الإعلان سيأتي حصراً من وزارة الاتصالات والتقانة والهيئة الناظمة للاتصالات والبريد لدى منح الترخيص، لكن أحد شروط المشغل الثالث، بحسب مدير الهيئة الحكومية «أن تكون الشركة السورية للاتصالات شريكة بالمشغل». وجاء تصريح مدير الهيئة الحكومية، بعد أن تداولت وسائل إعلام سورية، قرارا صادرا عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة نظام الأسد، يصادق على النظام الأساسي لشركة «وفا تيليكوم» المساهمة المغلقة الخاصة. ونص القرار الذي نقلته وسائل إعلامية سورية، على أن الشركة التي حصلت على ترخيص المشغل الثالث، ستقوم بخدمات الاتصالات الخلوية، وجميع الخدمات الفرعية ذات الصلة، أو أي نشاط تجاري أو اقتصادي مسموح به في سورية أو حسب ترخيص الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد، بما في ذلك استيراد وتصدير أجهزة الاتصالات والشرائح الإلكترونية. وبحسب مصادر رسمية، يبلغ عدد مشتركي الخلوي بسورية نحو 16,5 مليون مشترك، منهم 73% لدى «سيريتل»، و27% لدى "94" لكن جزءاً كبيراً من السوريين، شمال شرق وشمال غرب البلاد، أوقفوا الاشتراك بشركتي الاتصالات السورية ويستخدمون الشبكة التركية بمناطق إدلب وريف حلب، أو العراقية بمناطق سيطرة ما يسمى الإدارة الذاتية بمناطق الحسكة. يذكر أن سورية هي آخر دولة في المنطقة سمحت باستثمار الخلوي، إذ منع حافظ الأسد هذا الاستثمار لتأثيره على «الاتصالات الأمنية» ليعلن بشار الأسد، فور تسلمه الحكم خلفاً لأبيه، عن الاستثمار بهذا القطاع عام 2001 حيث منحت مؤسسة الاتصالات شركة «سيريتل» المملوكة لرامي مخلوف، ابن خال بشار السد، أول عقد استثمار على نظام «بي أو تي» قبل أن تدخل شركة «أنفستكوم» للمشغل المصري، نجيب ساويرس، الذي انسحب لاحقاً لتحول الشركة إلى «إم تي إن» ومن ثم «94» التي يمتلك جل أسهمها رامي مخلوف، إلى جانب رجال أعمال من سورية ولبنان، قبل أن تصادر أموال مخلوف.

## التشرد والتسول في شوارع نيويورك

**مصطفى عبد السلام**

زرت مدينة نيويورك قبل ثلاثة أسابيع، فلفت نظري انتشار ظواهر اجتماعية خطيرة في شوارعها لم أكن أتوقع وجودها في واحدة من أهم المراكز المالية حول العالم، وداخل المدينة التي تضم حي «وول ستريت الشهير، كما تضم عدد من مقار البنوك والشركات والفنادق العالمية الكبرى، وناطحات السحاب.

من أبرز هذه الظواهر انتشار حالات التشرد والتسول والفقر والجوع، وأحيانا بيع المخدرات، ربما تفشي كورونا وفقدان ملايين الأميركيين وظائفهم كان السبب وراء تنامي هذه الظواهر، ولولا حزم الإنقاذ الضخمة التي ضختها الحكومة الأميركية منذ تفشي الوباء وتجاوزت قيمتها 5800 مليار دولار لفقد معظم الأميركيين دخولهم، وزادت معدلات التشرد والبطالة والفقر وغيرها.

أسفل مقار بنوك عالمية كبرى ومعروفة تشاهد مئات المشردين ينامون في شوارع نيويورك الفارهة مفترشين الأرصفة وأحيانا بلا غطاء رغم المطر الذي كان ينهمر علينا في منتصف شهر مايو، يتكرر الأمر ويزداد العدد أمام محطات التلفاز وفي الحدائق والمتنزهات وداخل المترو، وعلى أطراف المدينة.

أعداد المشردين في نيويورك ضخمة لدرجة مزعجة للسياح والمارة والمترددين على المواصلات والمؤسسات المالية والفنادق والمتنزهات، إذ إن وزارة الإسكان الأميركية، تقدر عدد السكان المشردين في نيويورك بنحو 78,67 ألف شخصا في العام 2018، كما تعيش نحو 1523 أسرة في تلك الشوارع، في حين تقدر سلطات المدينة عدد هؤلاء بنحو 4 آلاف شخص، لكن الواقع يقول إن الأرقام الحقيقية تزيد عن الأرقام الرسمية خاصة مع زيادة الأعداد منذ تفشي الوباء بداية 2020.

ظاهرة التشرد غير قاصرة على كبار السن والرجال، بل تمتد للسيدات والشباب، ورغم وعود حكومة المدينة بالقضاء على الظاهرة في 2024 وتوفير نحو ألف سرير للمشردين، إلا أن تنفيذ الخطة يظل صعبا في ظل انشغال الجهات الرسمية بمواجهة تداعيات الفيروس والذي انتشر بنيويورك بمعدلات أكبر من الولايات الأخرى.

يتكرر مشهد التشرد مع حالات التسول التي تزداد في نيويورك خاصة عند إشارات المرور وعلى نواصي الطرقات وبالقرب من الفنادق.

الديون والفقر وارتفاع تكلفة المعيشة وعدم وجود مساكن بأسعار مناسبة والإخلاء وفقدان الوظائف والمساكن المكتظة والعنف المنزلي والسكن الخطير، هي كلها عوامل تدفع عشرات الآلاف من الأميركيين نحو التشرد والسكن في شوارع نيويورك، لكن السبب الأخطر هو النظام الرأسمالي الظالم والليبرالية المتوحشة جعلت آلاف المشردين يحتلون شوارع العاصمة المالية الأولى في العالم.

## هجوم إلكتروني على غذاء الأميركيين

(Getty)

تعرض الفرع الأميركي لمجموعة الأغذية الزراعية البرازيلية العملاقة «جيه بي إس»، أضخم شركة في العالم في مجال تعبئة اللّحوم، «لهجوم سيبراني منظم»، في أحدث سلسلة من الهجمات الإلكترونية التي طاولت قطاعات حيوية في الولايات المتحدة على مدار الأشهر الماضية، على رأسها إمدادات الوقود والكهرباء.

وقالت الشركة في بيان أوردته وكالة فرانس برس، أمس الثلاثاء، إن الهجوم الذي بدأ يوم الأحد «يؤثر على العديد من الخوادم التي يعتمد عليها النظام المعلوماتي الخاص بها في أميركا الشمالية وأستراليا». ولم تحدد الشركة الجهة التي تقف خلف هذا الاختراق.

وأضافت أن كل الأنظمة التي تضررت من الهجوم تم إغلاقها، وجرى إبلاغ السلطات المختصة بما حصل، مشيرة إلى أن أنظمة الدعم الاحتياطي لم تتأثر بالهجوم.

## لقطات

### الصين تحاول السيطرة على ارتفاع سعر اليوان

يحاول البنك المركزي الصيني كبح جماح ارتفاع سعر صرف اليوان، في تراجع موقت عن جهوده السابقة لجعل اليوان أكثر مرونة وتوجّها نحو السوق. وأصدرت السلطات أوامر لجهات الإقراض، أول من أمس، بالاحتفاظ بالمزيد من عملاتها الأجنبية كاحتياطيات في البنك المركزي للحد من المبيعات، بعد وصول اليوان إلى أعلى مستوياته خلال اربع سنوات عند 6,3674 مقابل الدولار الأميركي. ويسعى «بنك الشعب» الصيني إلى ردع المضاربين، بعد ارتفاع سعر صرف اليوان بنحو 12% مقابل الدولار منذ مايو/ أيار. وسيؤمن هذا التغيير، الاول منذ عام 2007، حوالي 20 مليار دولار.

### مشاركة قطرية بمنتدى بطرسبرغ الاقتصادي

تنطلق في العاصمة الشمالية الروسية سانت بطرسبرغ، اليوم الأربعاء، فعاليات منتدى بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، في ظل الالتزام بإجراءات منع انتشار فيروس كورونا. ومن المقرر ان يستمر المنتدى حتى 5 يونيو/حزيران الجاري، وتشارك فيه دولة قطر بصفتها بلداً ضيفاً بأحد أكبر الوفود الذي يضم أكثر من 500 شخص يمثلون نحو 50 شركة. ويضم برنامج منتدى بطرسبرغ في دورته الحالية مجموعة واسعة من الفعاليات القطرية من شأنها تعريف المشاركين بقطاع الاعمال القطري، والابتكارات في مجال الصحة والتكنولوجيا، وقطاع الرياضة على ضوء استعدادات قطر لاستضافة كأس العالم.

### البطالة في الأردن بلغت 50% بين الشباب

أقر وزير العمل الأردني يوسف الشمالي، بأنّ معدل البطالة بين الشباب في البلاد يصل إلى 50%، واعتبره «رقماً واقعياً».

وأضاف الوزير الأردني، لقناة «المملكة» الحكومية، أول من أمس، تعقيباً على أحدث تقارير البنك الدولي حول البطالة في المملكة، صدر الخميس، أنّ «تقرير البنك الدولي بأنّ نسب البطالة بين الشباب 50%، حقيقي ولا ننكر ذلك». وقال البنك الدولي، في تقريره، إنّ معدل البطالة يرتفع بين الشباب إلى 50%. وقال الشمالي إنّ «260 ألفاً من العاطلين من العمل بين الشباب من إجمالي 400 ألف عاطل نسبة عالية جداً»، معتبراً أنّ معدل البطالة الحالي البالغ 24,7% «عالٍ جداً».

## إسرائيل تفتح قريباً مكتب تمثيل اقتصادي في الإمارات

أعلنت إدارة التجارة الخارجية التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة في دولة الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، أنها ستفتتح خلال صيف العام الجاري مكتبا اقتصاديا جديدا في أبوظبي.

وقالت الوزارة في بيان، وفقا لوكالة «الأناضول»، إن «المكتب الذي سيفتتح هذا الصيف، سيكون مسؤولاً عن العلاقات بين إسرائيل والإمارات «. ونيابة عن وزارة الاقتصاد والصناعة، سيشرف المكتب على تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين دولة الاحتلال والإمارات، وسيعمل على جذب الاستثمارات من البلد الخليجي إلى تل أبيب، وفق البيان. ولم تحدد الوزارة الموعد المحدد لافتتاح المكتب. وزاد البيان: «سيرأس المكتب الاقتصادي في أبوظبي أفياد تمير، الذي قاد على مدى السنوات الخمس الماضية قطاع الصحة وعلوم الحياة في وحدة الاستثمار في إسرائيل داخل وزارة الاقتصاد والصناعة».

وتتطور علاقات دولة الاحتلال والإمارات بشكل متسارع منذ توقيع اتفاق التطبيع بين الجانبين بواشنطن، في 15 سبتمبر/ أيلول الماضي.

ويريد الاحتلال تطوير علاقاته مع الإمارات في قطاعات الطيران، والنفط، وتصدير حلول الطاقة، وصادرات الماس، والتكنولوجيا الفائقة، وتصدير الحلول الصحية الرقمية والمعدات الطبية، وتصدير حلول المياه، والزراعة، والفضاء. وقال إسرائيل كاتز، وزير المالية الإسرائيلي، على تويتر، أول من أمس، إن بلاده وقعت معاهدة ضريبية مع الإمارات، مضيفا أن «الخطوة ستنشط تطوير الأعمال بين البلدين بعد تطبيع العلاقات العام الماضي». كما توصلت أبوظبي وتل أبيب إلى اتفاق لنقل النفط الإماراتي عبر أنبوب «إيلات عسقلان»، وتم أيضاً تدشين خط بحري إضافة إلى رحلات الطيران المنتظمة. وهبطت على أرض مطار بن غوريون الدولي في إسرائيل، يوم 6 إبريل/ نيسان الماضي، أول رحلة تجارية لإحدى شركات مجموعة الاتحاد للطيران الإماراتية، قادمة من أبوظبي، وكان على متنها السفير الإماراتي محمد آل خاجة. وتعدّ خطوة «الاتحاد للشحن» ضمن خطوات أخرى في عملية تطبيع سريعة. وكانت عدة شركات طيران إماراتية قد بدأت، منذ العام الماضي، تسيير رحلات مباشرة بين أبوظبي ودبي وتل أبيب. وكانت الإمارات قد عيّنت، قبيل منتصف شهر فبراير/ شباط الماضي، آل خاجة أول سفير يمثلها في إسرائيل، بعد الاتفاق بين الجانبين على التطبيع وفتح علاقات دبلوماسية في أغسطس/ آب من العام الماضي.

(العربي الجديد، الأناضول)

مال وناس

# البنك الدولي: لبنان يغرق وأزمته من الأكثر حدة عالمياً

يرجّح أحدث تقرير للبنك الدولي أن تحتل الأزمة المالية والاقتصادية للبنان مرتبة من الثلاث الأولى من الأزمات الأكثر حدة على مستوى العالم

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

تتعدّد التحذيرات الدولية من خطورة الأزمة في لبنان والتقارير التي تنبّه من تداعيات تدميرية شاملة. آخر هذه التقارير وأخطرها ما صدر عن البنك الدولي أمس الثلاثاء، بأن «لبنان يغرق»، ويرجح أن تحتل الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان مرتبة من الثلاث الأولى من الأزمات الأكثر حدة على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر. ووفقاً لتقرير «المرصد الاقتصادي اللبناني» لربيع 2021 الصادر عن البنك الدولي، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي للبنان انخفض من نحو 55 مليار دولار عام 2018 إلى 33 مليار دولار في 2020، كما انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 40% تقريبًا. وحذر التقرير من أنّ الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها لبنان «تخاطر بفشل وطني شامل له عواقب إقليمية وعالمية محتملة». ويرى التقرير أنّ «حجم الكساد الاقتصادي الذي يعاني منه البلد، مع عدم وجود نقطة تحول واضحة في الأفق، هو بسبب التقاعس الكارثي المتعمد في السياسة». وأكد التقرير أنّ الطبقة العاملة التي تتقاضى راتبها بالليرة هي الأكثر تأثراً بالتراجع البالغ في قدرتها الشرائية. وقد أظهرت مسوحات أجراها برنامج الأغذية العالمي عبر الهاتف في أواخر 2020 أنّ 41% من الأسر يصعب عليها الحصول على المواد الغذائيّة وسدّ حاجاتها الأساسيّة الأخرى.

وارتفعت نسبة الأسر التي تواجه صعوبات في الحصول على الرعاية الصحيّة من 25% إلى 36%، كما أن معدّل البطالة ارتفع في صفوف المشمولين بالمسح، فانتقل من 28% قبل كوفيد 19 إلى حوالى 40% في نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وأثّرت تقلّبات سعر صرف الليرة اللبنانية على الأسعار، ممّا أدّى إلى زيادة التضخّم ليبلغ 84,3% في عام 2020.

ويُتوقَّع أن تزيد مؤسسة كهرباء لبنان من فترات التقنين في التغذية بالتيار الكهربائي لإدارة القصور في تدفقاتها النقديّة.

يتوقف المستشار الإقليمي السابق في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) وخبير التنمية المستدامة الدكتور أديب نعمة، في حديثه مع «العربي الجديد» عند ثلاث نقاط أساسية في التقرير الصادر عن البنك الدولي.

النقطة الأولى، بحسب نعمة، طريقة استعراض الأزمات منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم، وسط ترجيح بأن الأزمة اللبنانية تحتل مرتبة من الثلاث الأولى من الأزمات الأكثر حدة على مستوى العالم، ما يدلّ على حجم الأزمة الكبير على النطاق العالمي وعلى امتداد 150 سنة وأنها ليست عابرة أو صغيرة ومن النوع الذي يمرّ بمرور الزمن، لافتاً إلى أن الخطورة تكمن أيضاً في أنّ أزمة بهذا الحجم يصار إلى التعامل معها من قبل «مسؤولين غير مسؤولين» بسياسات تافهة، واستخفاف كبير وبأسلوب تمرير الوقت وتهدئة غضب الناس بخطط معيشية مضللة. ويضيف نعمة: «النقطة الثانية البارزة، تتمثل في أن البنك الدولي ذكر في التقرير السابق أن الكساد الاقتصادي متعمّد، وها هو يؤكد من جديد على هذا الواقع، وأن المسكين بالقرار الفعلي والرسمي في لبنان سياسياً ومالياً ومصرفياً وليس فقط من هم في الحكومة، لا يتبعون سلوكاً ناتجاً عن جهل أو غياب معرفة لا بل يشدد التقرير على أن هناك منتفعين من الوضع وما زالوا حتى اللحظة مستمرّين في السياسات والإجراءات السابقة للانتفاع بالحد الأقصى من الأزمة من دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار الخطيرة والهيكلية البعيدة المدى التي تحصل وقد تحصل في المستقبل، وبالتالي، إن السياسات مقصودة ولا تنم عن عجز بالمعنى التقني وهذا خطير جداً».

وهذه النقطة الثانية تأخذنا الى الثالثة وفق ما يؤكد نعمة، وهي «لبنان يغرق»، الأمر الذي يدل على حجم الخطورة، بمعنى أن المسألة لم تعد تقتصر على أضرار جانبية أو ثانوية، بل غرق وعندما يطول لدقائق يعني انعدام القدرة على الإنعاش ولا مجال للإنقاذ.

وشدد نعمة على أن المطلوب هو حل يبدأ بمعالجة المشكلة الحقيقية ووضع خطط جدية للنهوض الاقتصادي والمعالجات المالية بأخذ بعين الاعتبار حقوق الأغلبية من السكان ودفع المستفيدين والمنتفعين ثمن الخسائر، كما حصل في دول أخرى مرّت بأزمات شبيهة واتخذت إجراء بكيفية توزيع الخسائر على الفئات الاجتماعية من دون تحميل العبء الأكبر منها للمواطنين بل لأصحاب الودائع الكبيرة والثروات، واتخذ القرار بشكل علني وعادل وشفاف.

من جهته، يقول أستاذ السياسات والتخطيط في الجامعة الأميركية في بيروت والمشرف على مرصد الأزمة، ناصر ياسين، لـ«العربي الجديد»، إن تقرير البنك الدولي يُظهر مدى كلفة عدم إدارة الأزمة بالشكل السليم وغياب إجراءات جدية وحقيقية، ولا سيما منذ أكثر من سنة التي كان من شأنها التخفيف أقله من حجم الكارثة. ويشير ياسين إلى أن تأثيرات انكماش الاقتصاد اللبناني وتراجع الناتج المحلي من 55 مليار دولار أميركي إلى 33 مليار تقريباً العام الماضي ستكون كبيرة وخطيرة ربطاً بنسبة البطالة، وأعداد العاطلين عن العمل، وإقفال المؤسسات.

33

وفقاً لتقرير «المرصد الاقتصادي اللبناني» لربيع 2021 الصادر عن البنك الدولي، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي للبنان انخفض من نحو 55 مليار دولار عام 2018 إلى 33 مليار دولار في 2020.

المواطن ضحية تراكم الأزمات الاقتصادية (Getty)

المغرب

# روافد ضريبية لتمويل الحماية الاجتماعية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

ينتظر أن تعمد الحكومة المغربية إلى تعبئة روافد مالية مختلفة، من أجل التمكّن من تمويل مشروع تعميم التغطية الاجتماعية، الذي يرتقب أن يشمل 22 مليون من الأفراد الذين لا يتوفرون على الحماية الاجتماعية.

وتوصي لجنة النموذج التنموي التي كشفت عن تقريرها الذي سيسترشد المغرب بتوصياته خلال 15 عاماً المقبلة لنقل النمو من 3 إلى 6 في المائة، بتعبئة المزيد من الإيرادات الضريبية الجديدة بهدف تحقيق التضامن الاجتماعي، حيث ينتظر أن يساعد ذلك على تمويل الضمان الاجتماعي، المتمثل في التغطية الصحية والتعويضات العائلية وتوفير الحد الأدنى للأجر. ويتصور وأضعو تقرير النموذج التنموي أنه يمكن رصد جزء من الضريبة على القيمة المضافة من أجل تمويل الحماية الاجتماعية، عبر الاقتصار على النسبة الحالية لتلك الضريبة أو من خلال زيادة نسبتها المطبقة على المنتجات الفاخرة في إطار ضريبة اجتماعية على القيمة المضافة.

وترى لجنة النموذج التنموي أنه يمكن تبني ضريبة تضامنية على الممتلكات غير المنتجة، حيث يفترض تعيين تلك الممتلكات بقانون، ورصد العائدات المالية المتأتية لتمويل الحماية الاجتماعية. ولا ترى مانعاً من إعادة العمل بالمساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح المهمة والدخل المرتفع، بشكل مؤقت، إلى حين استيفاء ضريبة التضامن على الممتلكات غير المنتجة. وتتصور أنه يمكن العمل على تعبئة الضريبة الداخلية على الاستهلاك التي تصيب السلع المضرة بالصحة مثل السجائر والمشروبات الكحولية، من أجل تمويل التغطية الصحية الشاملة.

وكانت الحكومة عبرت في مشروع إصلاح نظام الحماية الاجتماعية الذي أعلن عنه أخيرا من قبل الحكومة، عن التوجه نحو تحويل مخصص الدعم بهدف تمويل التغطية الصحية التي كشفت الجائحة عن الحاجة إلى تعميمها بعدما تجلّى أن الملايين من الأسر تعاني من الهشاشة، خاصة تلك التي تعمل في القطاع غير الرسمي. ويتجلى من تشخيص لجنة النموذج التنموي أن الضريبة لا تضطلع إلا بشكل جزئي بالأدوار المفترضة فيها، والمتمثلة في دعم التنافسية والابتكار وخلق فرص العمل وإعادة التوزيع والتضامن وإنعاش الأنشطة ذات الأثر الاجتماعي والبيئي الإيجابية.

وتؤكد لجنة النموذج التنموي، من جهة أخرى، أنه يتوجب تعبئة الإمكانيات الجبائية التي تساعد على تمويل السياسات العمومية والاستثمارات الطويلة الأمد، وهو ما يفترض أن يتحقق عبر توسيع الوعاء الضريبي وإلزام الجميع بالوفاء بالتزاماتهم وإدماج القطاع غير الرسمي. وتشدّد على محاربة ممارسات التهرب والغش الضريبيين وعقلنة الإعفاءات والتخفيضات وإلغاء الامتيازات الجبائية، وتحسين هيكلة الإيرادات الجبائية حسب كل نوع من الضريبة وحسب كل فئة.

ويلاحظ الخبير الجبائي، محمد الرهج، أنه كان على المغرب تجاوز العيوب التي تخترق نظامه الجبائي لو طبقت التوصيات التي تضمنها المؤتمر الوطني للجباية، الذي نظم قبل أكثر من عامين. ويتصور الرهج في تصريح لـ«العربي الجديد» أن التشخيص والتوصيات التي طرحت خلال المناظرة واستهدفت تعزيز الإنصاف الجبائي والتنافسية عبر مساهمة الجميع حسب قدرته على المساهمة، يمكن أن توفر للدولة إيرادات تساعدها على تمويل القطاعات الاجتماعية وتقليص اللجوء للاستدانة.

ولم تفض الإصلاحات التي باشرها المغرب إلى الوصول إلى نظام جبائي منصف وقادر على تعبئة الإيرادات، وذلك بسبب ضعف الامتثال الجبائي وشيوع الغش والتهرب الجبائي، وسيادة القطاع غير الهيكل وتعدد الإعفاءات والتخفيضات. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الضغط الجبائي عندما يتعلق بالمداخيل على أجور الموظفين والقطاعات المنظمة، بينما يؤدي عدد قليل الضريبة على الشركات، إذ إن 1 في المائة من الشركات تفي بحوالي 80 في المائة من الإيرادات.

مساعٍ حكومية لتوسيع التغطية الاجتماعية للمغاربة (Getty)

## أخبار العرب

### تفعيل اتفاقية النقل البري الدولي في قطر

أعلنت وزارة المواصلات والاتصالات القطرية تفعيل الاتحاد الدولي للنقل البري رسمياً لاتفاقية النقل البري الدولي للعبور في قطر بنظام «تير» TIR التابع للأمم المتحدة، ويسمح النظام بنقل البضائع من بلدٍ لآخر عبر بلدان العبور، وذلك في مقصورات شحن آمنة ومعتمدة من قبل السلطات الجمركية عبر هذا النظام متعدد الأطراف. ويأتي ذلك مع استعداد قطر لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، للمساهمة في رفع كفاءة وسرعة أداء منظومة النقل والمواصلات وسلاسل الإمداد والتوريد، وهو ما يضمن التوصيل والتسليم الآمن وفي الوقت المناسب للبضائع من وإلى قطر، وفقا لبيان أصدرته الوزارة أمس الثلاثاء. واعتبر وزير المواصلات والاتصالات القطري جاسم بن سيف السليطي، أن تفعيل الاتفاقية خطوة متقدمة في ربط منظومة النقل البري بدولة قطر إقليمياً وعالمياً، بهدف زيادة التبادل التجاري ودعم الاقتصاد المتبادل مع الدول، وأنه يسهم في دعم توطين وتطوير الصناعة الوطنية في قطاعات النقل والخدمات اللوجستية.

### الريال اليمني يتراجع إلى مستوى قياسي

قال صرافون إن العملة اليمنية تراجعت إلى مستوى قياسي متدن غير مسبوق، ليتجاوز سعر صرف الدولار الواحد 930 ريالا. وقال هاشم محمد، وهو صراف في العاصمة المؤقتة عدن (جنوب)، «يتم بيع الدولار الواحد بين 935 إلى 940 ريالا»، مضيفا أنه «بسعر الصرف الحالي وصل الريال اليمني إلى أدنى مستوى في تاريخه، ونتوقع استمرار تدهوره». وتظاهر المئات في تعز أول من أمس، احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية، في مشهد بات مألوفا في شوارع المدن اليمنية، مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد. ويعاني الاقتصاد اليمني من العديد من التحديات الهيكلية والمزمنة والمستجدة، بما فيها تحديات عدم الاستقرار السياسي والأمني وظروف الصراع المحتدم منذ حوالي ست سنوات والتي تفاقمت على نحو غير مسبوق. وأدى هذا الواقع إلى انكماش النشاط الاقتصادي وتراجع قدرات الاقتصاد الإنتاجية وتبديد طاقاته المادية، وتراجع حاد في المؤشرات الاقتصادية الكلية بدرجة عالية.

# تقارير عربية

موارد

# الأردن: خطة للأمن الغذائي لتفادي أزمات محتملة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تعمل الحكومة الأردنية على وضع استراتيجية للأمن الغذائي، استعداداً لأيّ أزمات مستقبلية قد تطرأ، نتيجة استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد، أو أيّ أزمات إقليمية، لا سيما أنّ الأردن يستورد غالبية احتياجاته الغذائية، بما يصل إلى 90%، من الخارج.

وقال وزير الزراعة، خالد الحنيفات، في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» إنّ «الضرورة تتطلب وضع خطة شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع مجالات الأمن الغذائي، خصوصاً في ظلّ الأزمات المتلاحقة والممتدة التي يواجهها الأردن كأزمة اللجوء». أضاف الحنيفات: «من الضروري مراجعة مؤشرات الأمن الغذائي المتبعة، لأنّها في كثير من الأحيان لا تعكس الواقع» مشيراً إلى أهمية زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي وزيادة مناعة الأردن في مواجهة التحديات التي تهدد أمنه الغذائي. ويشير تقرير حديث للبنك الدولي إلى أنه رغم انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة الذي يشكل 5,5% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، فإنّ سلسلة القيمة الزراعية والغذائية تمثل ما بين 15% و20% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف أكثر من 15% من السكان في الدولة. ووفق تصريحات أخيرة لوزير الزراعة، فإنّ الدولة تسعى لزيادة الإنتاجية الزراعية بما يتراوح بين 30% و50%، واستحداث ما يصل إلى 40 ألف وظيفة في فترة 3 سنوات.

الدولة تسعى لزيادة الإنتاجية الزراعية 50% خلال ثلاث سنوات

وكانت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) في الأردن شكلت لجنة استشارية تضم مجموعة من الخبراء للقطاع الزراعي لتقديم المشورة في القضايا التي تتعلق بالأمن الغذائي وذلك في ظل التحديات التي يواجهها هذا القطاع وتفعيل دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030 وعقدت اللجنة اجتماعا، في وقت سابق من مايو/ أيار الجاري، لمناقشة مسودة استراتيجية الأمن الغذائي التي تم إعدادها بمشاركة جميع الجهات.

وجاء تشكيل هذه اللجنة انطلاقاً من أهمية القطاع الزراعي والدور الذي يلعبه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومساهمته الرئيسية في الأمن الغذائي في المملكة. ونبهت أزمة كورونا الأردن إلى خطورة استمراره في الاعتماد على البلدان الأخرى لتأمين احتياجاته من الغذاء، وبنسبة واردات تقدر بحوالي 90% من إجمالي الاستهلاك المحلي لبلد صغير لا يتجاوز عدد سكانه 10 ملايين نسمة.

وتعالت الأصوات مؤخراً بضرورة تعزيز الأمن الغذائي في الدولة وزيادة معدلات الإنتاج المحلي من الأغذية لتقليل الاستيراد وتفادي أيّ تقلبات في الأسواق العالمية أو أحداث تؤدي إلى وقف البلدان المنتجة للتصدير على غرار ما حدث في الأسابيع الأولى من انتشار فيروس كورونا عالمياً في 2020، بينما ارتفع الطلب على الأغذية في الأردن بنسبة تتراوح بين 25% و30% خلال السنوات السبع الماضية.

وقال رئيس الاتحاد العام للمزارعين، عدنان خدام، لـ«العربي الجديد» إنّ «الأمن الغذائي للأردن في خطر، وذلك لعدة عوامل أهمها تراجع المساحات الزراعية بشكل كبير في السنوات الأخيرة بنسبة وصلت إلى 60%، ما أثر على كميات الإنتاج الزراعي». وأشار خدام، إلى ضرورة دعم المزارعين من خلال توفير التسهيلات المالية لهم، وعدم التشدد في استقدام الأيدي العاملة من الخارج، بسبب عزوف الأردنيين عن العمل في الزراعة. ويصنف الأمن الغذائي الأردني في دائرة الخطر، إذ بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد 1,3 مليون نسمة وفق بيانات حديثة صادرة عن منظمة الأغذية العالمية.

وكان ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) في الأردن، نبيل عساف، قد قال في المنتدى الوطني للأمن الغذائي الذي عُقد في العاصمة الأردنية عمّان الشهر الماضي: إنّ منظمة الفاو تقدم الدعم لشريكها الاستراتيجي في الأردن من خلال تنفيذ العديد من المشاريع والاتفاقيات الثنائية لدعم المزارعين وتعزيز القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي الذي تهتم به الحكومة الأردنية على نطاق واسع.

وأضاف عساف: «من المؤسف أنّ الجوع في العالم آخذ في الارتفاع وبحسب تقرير أزمات الغذاء العالمية لعام 2020 فإنّ نحو 135 مليون شخص في 55 دولة وإقليم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدات غذائية وتحسين سبل المعيشة ومن المتوقع أيضاً أن يصل عدد سكان العالم إلى حوالي عشرة مليارات نسمة بحلول عام 2050 ما سيزيد بشكل كبير الطلب على الغذاء».

وقال رئيس غرفة صناعة الزرقاء، شرق عمّان، فارس حمودة، إنّه بحسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي، بلغ ترتيب الأردن 62، وذلك بسبب الضعف الواضح في البحث والتطوير الزراعي الذي لم يسجل به الأردن أكثر من 22% على المؤشر. وأضاف حمودة، أنّ الأمن الغذائي يعتبر من الأولويات والأهداف الأساسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها نظراً لأهميته للفرد والمجتمع وتوفير الحاجات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، لافتاً إلى أهمية تعزيز قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية، واللذين يعدان من القطاعات التي تتسم بالتكامل، فالعديد من الصناعات الغذائية تعتمد بشكل كبير على مدخلات إنتاج مصدرها القطاع الزراعي.

المملكة تستورد غالبية احتياجاتها الغذائية من الخارج (فرانس برس)

## «سوناطراك» تتعاقد مع «إيني»

أعلنت شركة «سوناطراك» الجزائرية للمحروقات (حكومية)، أمس، عن توقيع عقد لضخّ كميات إضافية من الغاز الطبيعي، لصالح شركة الطاقة الإيطالية «إيني». وأفاد بيان لـ«سوناطراك» أنّها وقّعت مع «إيني» ملحقاً لعقد شراء وبيع الغاز الذي يعود لسنة 1977، إذ ترتبط الشركتان منذ ذلك الوقت بعقود لبيع وتسويق الغاز لصالح إيطاليا، بحسب وكالة «الأناضول».

ووفق البيان، فإنّ ملحق العقد (تعديل) تضمن شروطاً تجارية تحدد كيفيات تموين «إيني» بالغاز في عامي 2021 و2022، إذ يشمل إمداد «إيني» بكميات إضافية من الغاز، من دون الكشف عن تفاصيلها. وفي مايو/ أيار 2019، جددت «سوناطراك» عقود توريد الغاز لصالح «إيني» لمدة 10 سنوات وبكميات تقدر بـ 9 مليارات متر مكعب سنوياً.

إنفاق

# لا مشاريع خدمية للعراقيين

بغداد ـ **عمار حميد**

لم يسجل العراق البدء بأيّ مشروع خدمي في البلاد رغم الاقتراب من انتهاء النصف الأول من العام الحالي 2021 في نهاية الشهر الحالي، وإقرار الموازنة المالية نهاية مارس/ آذار الماضي وعلى مستوى جميع القطاعات لا سيما الخدمية منها مثل وزارة الصحة التي تستشعر الحكومة بضغط شعبي كبير حيالها بسبب تراجع مستوى الخدمات المقدمة بالمستشفيات، فضلاً عن قطاع الطرق والجسور.

مؤخراً، كشف مسؤولون عراقيون أنّ 6250 مشروعاً في مختلف المجالات، ومنها الصحة والتعليم والسكن والنقل والمجاري والماء والكهرباء وقطاعات التنمية، تواجه مشاكل كبيرة بسبب قلة التمويل وعدم توفير التخصيصات المالية لإنجازها. ووفقاً لتصريح مسؤول عراقي في وزارة المالية بالعاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، فإنّ المبالغ المرصودة في موازنة العام الحالي للمشاريع الخدمية تعدّ الأقل مقارنة بسابقاتها ولا تتجاوز 10 في المائة من مجموع الموازنة البالغة نحو 88 مليار دولار، وتأتي ضمن رؤية الحكومة في تجاوز الأزمة المالية التي ضربت البلاد بفعل تراجع أسعار النفط وما خلفته جائحة كورونا على البلاد.

وأضاف المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه: «لكن، في العموم، يرجع توقف المشاريع إلى تأخر إقرار الموازنة حتى نهاية مارس/ آذار الماضي وما تبعه من مشاكل إدارية واعتراضات بوجه تصديق رئاسة الجمهورية عليها حتى تصبح نافذة، ما تسبب بانقضاء نحو نصف عام من دون المباشرة بأيّ مشروع خدمي». ووفق المسؤول فإنّ بقية أشهر العام لا يتوقع منها الكثير على مستوى تنفيذ المشاريع المرصودة بسبب ضيق الوقت والانتخابات المقررة في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول المقبل وتحول الحكومة بعدها إلى تصريف أعمال، فضلاً عن التوتر السياسي والأمني في مناطق عدة من البلاد».

من جهته، قال المتحدث باسم وزارة التخطيط، عبد الزهرة الهنداوي، في حديث مع «العربي الجديد» إنّ «بنود موازنة 2021 لا تتضمن مشاريع خدمية جديدة، وإنّما التركيز فقط على إتمام المشاريع غير المنجزة». وأوضح أنّ «المشاريع غير المنجزة في العراق بلغت نحو 6500 مشروع، منقسمة ما بين مشاريع كبيرة ومتوسطة وصغيرة» لافتاً إلى أنّ «هذه المشاريع بحاجة إلى ما لا يقل عن 125 أو 130 تريليون دينار عراقي لإنجازها بشكل كامل، فيما الرؤية الحكومية تركز على إنجاز الأهم منها».

وكانت الحكومة العراقية قد صوتت بعد مخاض عسير من الخلافات والصراعات على موازنة 2021 في 31 مارس/ آذار الماضي بواقع 129 تريليون دينار (ما يعادل نحو 88 مليار دولار)، وبعجز متوقع بلغ 28 تريليون دينار (19 مليار دولار).

من جانبه، قال عضو البرلمان العراقي، كامل الغريري، إنّ «التخصيصات المالية لغاية اللحظة لم تصل إلى الوزارات، ولم تنفذ مشاريع خدمية، باستثناء عدد قليل جداً في بعض مناطق جنوب العراق التي شهدت تظاهرات واحتجاجات شعبية في الآونة الأخيرة». وأضاف لـ«العربي الجديد» أنّ «العراق يحتاج إلى كثير من المشاريع الخدمية لسدّ النقص في بناء المراكز الصحية والمستشفيات والمدارس والبنى التحتية، لكنّ هذه المشاريع تحتاج إلى أموال لتنفيذها» لافتاً إلى أنّ «الموازنة لم تخصص لها أموالاً كافية، داعياً الحكومة العراقية ووزارة التخطيط إلى إعادة جدولة المشاريع مع وزارة التخطيط، من أجل زيادة التخصيصات المالية، لأنّها لا تلبي احتياجات العراقيين». وعزا الغريري غياب المشاريع الخدمية إلى «غياب التخصيصات المالية الكافية لإنجاز هذه المشاريع، بالإضافة إلى التناحر الحزبي والسياسي الذي أدخل البلاد في نفق مظلم».

وفي سياق ذلك، قال مدير شركة «الخيرات للمقاولات» مثنى السلامي، في حديث مع «العربي الجديد» إنّ «تنفيذ المشاريع الخدمية في العراق خلال عام 2021 غير ممكن بسبب عدم توفر تخصيصات مالية تكفي لتنفيذ المشاريع الخدمية التي تُحال إلى الشركات الخاصة». وأضاف أنّ «أغلب الشركات لا تثق بالحكومة في التزاماتها المالية، لأنّها لم تسدد ما بذمتها من أموال إلى أصحاب الشركات المتعاقدة معها منذ سنوات عدة».

وقال الخبير الاقتصادي العراقي، منتظر السوداني، لـ«العربي الجديد» إنّ «عدد المشاريع الخدمية في مختلف المجالات كبير جداً، ومنها مشاريع ضخمة ومتوسطة وصغيرة، ولتنفيذ كلّ المشاريع المطروحة أو على الأقل الملحّ منها، يحتاج العراق إلى أكثر من 100 مليار دولار لتنفيذ المشاريع الخدمية وإعادة تجهيز بنيته التحتية». وأضاف أنّ التخصيصات المالية المرصودة لتنفيذ هذه المشاريع في جميع محافظات العراق لا تكفي سوى لتنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لافتاً إلى أنّ الحكومات المحلية في كلّ محافظة، تواجه صعوبات كبيرة في كيفية إنفاق التخصيصات المالية على هذه المشاريع.

## أخبار العالم

### انتعاش القطاع الصناعي في منطقة اليورو

قالت مؤسسة «آي إتش إس ماركت» للأبحاث العالمية إن مؤشر مديري المشتريات الصناعي في منطقة اليورو سجل في مايو/ أيار الماضي أفضل أداء منذ منتصف 1997 (أي قرابة 24 عاما). ويدل هذا الأداء الإيجابي على تعافي المنطقة من تداعيات جائحة كورونا، ودعم عمليات التطعيم المستمرة ضد الفيروس. وبحسب تقرير للمؤسسة، الثلاثاء، ارتفعت قراءة المؤشر الثانية إلى 63,1 نقطة مايو الماضي، من 62,9 نقطة في إبريل/ نيسان السابق. ولفت المؤشر إلى تسجيل نمو لمدة شهرين متتاليين، وكانت المكاسب بالقطاعين الصناعي والخدمي على حد سواء، فيما تتجاوز قراءة المؤشر الحد الفاصل بين النمو والانكماش (50 نقطة) للشهر 11 على التوالي. ووفق البيانات، تحسنت ظروف التشغيل خلال الشهر الماضي.

### 7 دول أوروبية تبدأ العمل بجواز سفر كورونا

قررت 7 دول من الاتحاد الأوروبي البدء بإصدار وثائق السفر الرقمية المعروفة باسم «جوازات سفر كوفيد 19»، اعتباراً من أمس الثلاثاء. ووفقا للمفوضية الأوروبية، فإنه اعتباراً من بداية يوليو/ تموز المقبل، سيحصل كلّ سكّان الاتّحاد الأوروبي المحصّنين ضدّ الفيروس على وثيقة رقمية تثبت ذلك. ولم تعلن المفوضية عن الدول السبع التي قررت بدء العمل بالجواز الرقمي، لكنّ اليونان أعلنت، الجمعة الماضي، عن عرض منصتها التفاعلية لشهادة كوفيد الرقمية الأوروبية التي ستكون «من أولى المنصات الجاهزة» في الاتحاد الأوروبي. كما أنّ البلدان التي تعتمد على السياحة كمصدر رئيس للدخل دفعت هي الأخرى باتجاه الإسراع بإصدار الوثيقة مثل فرنسا وإيطاليا وقبرص والبرتغال.

الغلاف

من اللحوم والذرة والزيوت والقهوة إلى المعادن والأخشاب وغيرها من المواد الأولية، تشهد الأسواق العالمية نفاذا في المعروض وغلاءً غير مسبوق، بسبب النهم الصيني لتخزين الخامات وانفلات الطلب الأميركي والأوروبي مع الخروج من الإغلاق، في حين تدفع الدول الفقيرة ثمنا باهظاً لتضخم الأسعار

# العالم أمام نفاد مفاجئ للسلع

## الصراع الاقتصادي الأميركي ـ الصيني يدفع الأسواق للجنون

السوق الصينية تشهد تخزينا كبيرا لمختلف السلع في ظل الانتعاش (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

من جديد يدفع العالم ثمن سباق محموم بين الصين من جهة والولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى، ولكن هذه المرة ربما تكون التكلفة موجعة خاصة للبلدان الفقيرة التي تعتمد في أغلب احتياجاتها على الاستيراد، حيث تكاد تشهد الأسواق العالمية نفاداً في السلع الأولية وارتفاعاً حاداً في أسعارها، وتعمل الصين على تخزين واسع للمواد الأولية للاستمرار في عمليات الإنتاج المحمومة بعد تلاشي تداعيات جائحة فيروس كورونا في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم، فيما تشهد الولايات المتحدة أكبر اقتصاد على وجه الأرض ومن ورائها أوروبا نهماً للاستهلاك بعد الخروج من الإغلاق الناجم عن الأزمة الصحية، حيث لا صوت يعلو فوق صوت الطلب المكبوت. وتصل عمليات التخزين التي تقوم بها الشركات العالمية في مختلف القطاعات إلى حد الجنون، حيث يتسابق المنتجون في مختلف القطاعات لشراء كل شيء بكميات تفوق ما يحتاجون إليه من مواد خام، لتفادي السرعة الفائقة في زيادة الطلب على السلع، والتصدي لمخاوف نفاد المعروض مع تعافي الاقتصادات. ويدفع ذلك الجنون، سلاسل التوريد، إلى حافة الانهيار، مما وصل بنقص الإمدادات، واختناقات النقل، وارتفاع الأسعار لمستويات قياسية، لم تشهدها في السنوات القريبة، الأمر الذي يزيد مخاوف انفجار موجة من التضخم قد تضرب الاقتصاد العالمي.

وعانت أغلب المواد الأساسية من النحاس، وخام الحديد، والصلب من نقص الإمدادات، وكذلك الذرة، والبن والقمح، وفول الصويا وصولاً إلى الأخشاب، وأشباه الموصلات، والبلاستيك، وكرتون التغليف. وقال توم لاينبارغر، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «كومينز» المصنعة للمحركات، والمولدات الكهربائية في تصريحات صحافية نقلتها وكالة بلومبيرغ الأميركية نهاية مايو/ أيار: «بغض النظر عن المسمى، فنحن نعاني نقصاً في كل تلك المواد». كما ذكرت جينيفر رومزي، رئيسة شركة «كومينز» التي تتخذ من ولاية إنديانا الأميركية مقراً لها، أن العملاء «يحاولون الحصول على كل ما في وسعهم لمجابهة ارتفاع متوقع في الطلب.. إنهم يتوقعون استمرار زخم الطلب إلى العام المقبل».

وتشهد تكاليف الطعام ارتفاعات قياسية، وهو أخطر ما تتعرض له الدول الفقيرة والنامية، فقد سجلت أسعار زيت الطعام الأكثر استهلاكاً في العالم المعالج من ثمار زيت النخيل مستوى قياسياً جديداً، بعد أن قفزت بأكثر من 135% العام الماضي. كما تجاوز سعر فول الصويا 16 دولاراً للبوشل (8 غالونات) للمرة الأولى منذ العام 2012. وسجلت العقود الآجلة للذرة أعلى مستوى لها في 8 سنوات، وارتفعت العقود الآجلة للقمح لأعلى مستوياتها منذ 2013.

وارتفع مؤشر الأمم المتحدة لتكاليف الغذاء العالمية للشهر الحادي عشر على التوالي خلال إبريل/ نيسان الماضي، ليسجل أعلى مستوى في 7 سنوات، إذ تشهد الأسعار أعلى موجة ارتفاع لها منذ أكثر من عقد، بسبب زيادة الطلب على شراء المحاصيل في الصين، مما أدى إلى تقلّص الإمدادات، وتصاعد المخاوف من تسارع التضخم. وبدأت انعكاسات الارتفاع العالمي لأسعار السلع الأولية والأساسية تظهر بشكل أكثر حدة في مختلف الدول العربية وغيرها من الدول النامية والفقيرة، ما دعا الحكومات إلى فرض زيادة كبيرة في أسعار بعض السلع، ومنها مصر التي أعلنت يوم الاثنين الماضي عن رفع سعر بيع زيت الطعام على البطاقات التموينية بنسبة 23,5%، مشيرة إلى ارتفاع أسعار المنتج عالمياً بشكل متتال منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي، كما تشكو الأسواق في الأردن من زيادات حادة في أسعار مختلف المنتجات وتتصاعد المعاناة في لبنان وتونس، وكذلك المغرب الذي أضحى في موقف حرج إذ كان يخطط لتحرير أسعار العديد من السلع تحت وطأة الغلاء العالمي.

### صراع على الشحن

وانعكس الصراع على شراء الخامات على عمليات الشحن والنقل العالمي، إذ وصلت السفن والشاحنات والقطارات التي تنقل المواد على طول عملية الإنتاج عالمياً وكذلك السلع النهائية للسوق، إلى مستويات التشغيل الكامل من ناحية قدرتها على نقل السلع بين المصانع والمستهلكين.

وتعمل سفن الحاويات بكامل طاقتها، ما دفع بمعدلات الشحن البحري لتسجيل مستويات قياسية تعكسها حالة الازدحام في الموانئ، للدرجة التي أدت إلى تأخر شحنات البضائع الخاصة بالكثير من الشركات، فضلا عن ارتفاع الكبير في تكاليف الشحن. لكن المسؤولين التنفيذيين في «ميرسك» أكبر شركة للحاويات في العالم، يتوقعون انخفاضاً تدريجياً في أسعار الشحن البحري خلال الفترة المتبقية من العام، إلا أن ذلك لا يعني العودة لخدمة الشحن البحري الرخيصة التي شهدتها الأسواق العقد الماضي. وتتوقع شانيلا راغانايااغام، الخبيرة الاقتصادية في بنك «إتش إس بي سي» في تقرير مؤخراً، ارتفاع أسعار المنتجين في منطقة اليورو نتيجة ارتفاع أسعار الحاويات. وزاد من تفاقم الأوضاع تزامن مجموعة من الحوادث غير الطبيعية التي أثرت بشكل كبير على إمدادات السلع الأساسية في الأشهر الأخيرة، ومنها تعرض قناة السويس المصرية لحادث جنوح ناقلة حاويات عملاقة في نهاية مارس/ آذار الماضي، وقد أثر على قطاع الشحن العالمي. كما زادت معدلات النقل باستخدام السكك الحديدية والشاحنات أيضاً، فقد سجل مؤشر «كاس» للشحن مستوى قياسيا في إبريل/ نيسان بعدما ارتفع للمرة الرابعة في خمسة أشهر.

ويقول زاك روجرز، أحد المشرفين على تجميع بيانات مؤشر مديري الخدمات اللوجستية الأميركي، الذي يعمل أستاذاً مساعداً في كلية الأعمال بجامعة ولاية كولورادو: «باختصار تشير توقعاتنا إلى أن الفجوة بين العرض والطلب ستستمر، وسوف يتسبب ذلك في زيادات بالأسعار خلال الاثنى عشر شهراً المقبلة».

> مؤشر تكاليف الغذاء يقفز إلى أعلى مستوى في 7 سنوات

### الأزمة تزيد للصين وأميركا

ورغم تسبب الصين والولايات المتحدة تحديدا في السباق المجنون نحو تخزين السلع الأولية، فإن الدولتين قد تدفعان أيضا ثمناً باهظاً في حال انفلات معدلات التضخم فيهما جراء ارتفاع أسعار المنتجات النهائية التي سيدفع ثمنها المستهلك في نهاية المطاف.

وبدأت نبرات التحذير من التضخم في أكبر اقتصادين بالعالم تتصاعد في الأيام الأخيرة، حيث أعلن مجلس الوزراء الصيني، الأربعاء الماضي، عن خطوات لضبط الأسواق وإبقاء ضغوط التضخم تحت السيطرة، وذلك بعد أن قفزت أسعار المنتجين في الصين بأسرع وتيرة لها منذ أكثر من ثلاث سنوات في إبريل/ نيسان الماضي.

لكن بنك الاستثمار الأميركي «غولدمان ساكس» اعتبر في تقرير له نهاية مايو/ أيار الماضي، أن الصين فقدت السيطرة على أسعار السلع الأساسية، و«من المرجح أن تذهب جهودها لكبح جماح ارتفاع الأسعار هباءً». وبدأت أزمة الإمدادات تجبر المصانع الصينية على كبح التوسعات وخفض الاستثمارات في الأيام الأخيرة.

كما بدأت الزيادة في التكلفة تنعكس على الأفراد والشركات في الولايات المتحدة، وهو ما ظهر في بعض المؤشرات الدالة على ذلك. فقد قفز مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي في الولايات المتحدة الذي يستثني الغذاء والوقود في إبريل/ نيسان على أساس شهري بأكبر وتيرة منذ عام 1982.

وتوقع بنك «جي بي مورغان» الأميركي، في مذكرة له مؤخرا ارتفاعاً مستمراً للسلع الأساسية في ظل استمرار المضاربة. كما قال جيوفاني ستونوفو، محلل السلع في مصرف «يو بي إس» السويسري إن «أهم العوامل التي تدعم أسعار السلع الأساسية هي التعافي الاقتصادي العالمي والتسارع في مرحلة إعادة الانفتاح». ويمكن أن تكون الارتفاعات الهائلة لأسعار السلع، أخباراً جيدة للمالية العامة للدول المصدرة، وعلى سبيل المثال، تجني أستراليا (خام الحديد)، وتشيلي (النحاس)، وإندونيسيا (زيت النخيل)، مبالغ ضخمة من بيع السلع الأساسية. أما الدول المستوردة وتلك التي تتطلع إلى إعادة بناء البنية التحتية، فهي تصطدم بأن القدرة الشرائية لميزانياتها أقل مما كانت عليه من قبل.

### صعود الأسهم الأوروبية

قادت الأسهم المرتبطة بالسلع الأولية، أمس، مكاسب بدعم زيادة أسعار المعادن والنفط، فيما يتطلع المستثمرون لاحدث مجموعة من بيانات نشاط المصانع والتضخم. وزادت أسهم شركات التعدين ومنها «أنغلو اميركان» و«بي. اتش.بي غروب» و«جلينكور» اكثر من 2% مع صعود أسعار النحاس والمعادن الاخرى، ما دعم مؤشر «ستوكس 600» الذي ارتفع بنسبة 0,5% في اول جلسات التداول في يونيو/ حزيران، ليحوم حول اعلى مستوياته الذي بلغه الاسبوع الماضي.

## ارتفاع التضخم في منطقة اليورو

بروكسل ـ **العربي الجديد**

ارتفع التضخم في منطقة اليورو، متجاوزاً هدف البنك المركزي الأوروبي في مايو/ أيار الماضي، مما يسلط الضوء على تحدٍّ يواجه صنّاع السياسات، الذين قد يتقبلون ارتفاع الأسعار في الوقت الحالي، لكن ربما يواجهون ردّ فعل سلبياً من المستهلكين الغاضبين. وتسارع التضخم في الدول التسع عشرة التي تتعامل باليورو إلى 2% الشهر الماضي من 1,6% في إبريل/ نيسان، وفق بيانات صادرة، أمس الثلاثاء، عن وكالة الإحصاءات الأوروبية (يوروستات).

وجاء الارتفاع مدفوعاً بارتفاع تكاليف الطاقة صوب أسرع معدل له منذ أواخر عام 2018، وفوق هدف البنك المركزي الأوروبي لتضخم «أقل من 2%»، وفق وكالة رويترز. ومن غير المرجح أن تكون هذه هي ذروة التضخم، إذ يمكن أن يقترب من 2,5% في أواخر العام في ظلّ التعافي من الركود الناجم عن جائحة فيروس كورونا، والزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية. وزاد التضخّم الأساسي، الذي لا يشمل تكاليف الغذاء والطاقة المتقلبة، إلى 0,9%، من 0,8%.

ويقول خبراء اقتصاديون، إنّ ارتفاع التضخم جاء أيضاً مدفوعاً بانتهاء الإعفاءات الضريبية المرتبطة بالآثار السلبية الناجمة عن الجائحة الصحية، وفق ما نقلت وكالة «أسوشييتد برس» عنهم.

ارتفاع أسعار السلع يقلق المستهلكين وصنّاع السياسات المالية (Getty)

## نمو قوي للصادرات الكورية

التعافي الاقتصادي يزيد الطلب في الأسواق (Getty)

سيول ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات رسمية، أن الصادرات الكورية قفزت بنسبة 45,6% على أساس سنوي في مايو/ أيار الماضي، لتوسع بهذا نموها للشهر السابع على التوالي، بفضل الطلب القوي على الرقائق في ظل تعافي الاقتصاد العالمي.

وبلغت قيمة الصادرات 50,7 مليار دولار الشهر الماضي، مقارنة بـ 34,8 مليار دولار قبل عام، وفقا لبيانات صادرة عن وزارة التجارة والصناعة والطاقة، أمس الثلاثاء، أوردتها وكالة يونهاب الكورية للأنباء.

وارتفعت الواردات بنسبة 37,9% إلى 47,8 مليار دولار، ليسجل رابع أكبر اقتصاد في آسيا فائضاً تجارياً قدره 2,93 مليار دولار. ويعد هذا الشهر الثالث عشر على التوالي الذي تسجل فيه البلاد فائضا تجاريا.

يأتي الرقم الأخير بشكل يتماشى مع تقديرات السوق. ففوقا لاستبيان أجرته «يونهاب إينفوماكس» الذراع المالية لوكالة يونهاب، كان من المتوقع أن تنمو الصادرات في مايو/ أيار بنسبة 47,5% على أساس سنوي.

وعلى خلفية التعافي القوي، عدل البنك الكوري المركزي توقعاته لنمو الاقتصاد إلى 4%، مقارنة بتقديراته السابقة في فبراير/شباط بنمو بنسبة 3%. وفي عام 2020، وصلت قيمة الصادرات إلى 512,8 مليار دولار، بانخفاض بلغت نسبته 5,4% عن عام 2019، بسبب تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي.

## بيتكوين تعود للصعود بعد سقوط مدوٍّ

نيويورك ـ **العربي الجديد**

عادت عملة بيتكوين الأشهر عالمياً للصعود في أولى تعاملات يونيو/ حزيران الجاري، أمس الثلاثاء، بعدما شهدت سقوطاً مدوياً في مايو/ أيار الماضي، الذي فقدت خلاله نحو 37% من قيمتها.

واكتسبت بيتكوين، الأعلى قيمة بين العملات المشفرة، نحو 3200 دولار، لتصل إلى 37,2 ألف دولار، بزيادة بلغت نسبتها 9,4% عن تعاملات يوم الاثنين الماضي، الذي بلغت خلاله 34 ألف دولار، وفقًا لبيانات منصة التداول «كوين ديسك».

كما ارتفعت عملة إيثر بنسبة 15% لتبلغ 2,670 دولار، بينما قفزت «الريبل» 6,2% عند 1,0541 دولار، والإيثريوم 2,8% إلى 2671,01 دولارا.

وأشار محللون في قطاع العملات الرقمية إلى أن ارتفاع العملات المشفرة وعلى رأسها بيتكوين، يرجع لعدة أسباب، منها تراجع البنك المركزي الهندي عن حظر سابق في العام 2018 للتعامل في العملات الرقمية.

ولفتوا إلى أن العديد من المؤسسات المالية المستثمرة في العملات الرقمية تواصل الاحتفاظ باستثماراتها على أمل تعويض خسائرها في المستقبل الناجمة عن الانهيار الذي شهدته أسعارها في الأسابيع الأخيرة. ويرون أن هذا العامل دعم موقف عملة بيتكوين التي تقود التأثير في سوق العملات الرقمية.

وكانت الصين قد لعبت دوراً كبيراً في انهيار بيتكوين الأخير، حيث جددت في بيان، بتاريخ 18 مايو/ أيار الماضي، فرض حظرها على العملات المشفرة في البلاد، وفق تقرير لوكالة بلومبرغ الأميركية أخيراً. وكانت بيتكوين قد وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في 14 إبريل/ نيسان الماضي، بعدما لامست 65 ألف دولار.

ورغم الخسائر الفادحة التي تعرضت لها بيتكوين في مايو/ أيار، إلا أنها لا تزال مرتفعة بأكثر من 300% منذ الشهر نفسه من العام الماضي، 2020، وفق حسابات «العربي الجديد» من خلال تسلسل سعر العملة منذ ذلك الحين.

وفي رصد أجرته «العربي الجديد» وفق سعر تداول بيتكوين الأخير، قفز سعر العملة المشفرة في أقل من 8 سنوات بأكثر من 4470%، حيث لم يكن سعرها يتجاوز 744 دولاراً في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2013.

وكان لوسائل التواصل الاجتماعي دور فاعل في قفزات الأسعار التي سجلتها العملات المشفرة، لا سيما خلال العام الأول من جائحة فيروس كورونا الذي شهد ارتفاعاً في الإقبال على الاستثمار في بيتكوين وأخواتها والأسهم في أسواق المال.

العملة الإلكترونية الأشهر عالميا خسرت ثلث قيمتها الشهر الماضي (فرانس برس)

رؤية

## اقتصادات ما بعد الجائحة

**شريف عثمان**

مع تزايد أعداد الحاصلين على جرعتي المصل المضاد لفيروس كوفيد-19، خاصة في الاقتصادات الكبرى، يزداد التفاؤل باستعادة الاقتصاد العالمي لانتعاشه واقترابه من العودة لما كانت عليه المؤشرات الاقتصادية الأكثر أهمية في فترة ما قبل ظهور الوباء، إلا أن أغلب ما نشهده حولنا في الوقت الحالي يؤكد أن هذه العودة لن تكون بالقوة نفسها في مختلف بقاع العالم.

ومع اختلاف القدرات والإمكانات في بلدان العالم، وتباين معدلات الاستثمار والإنتاج والتوظيف، يظل التفاوت في أعداد من حصلوا على جرعتي المصل هو العنصر الأكثر تأثيراً في عودة بلد إلى معدلات ما قبل ظهور الوباء وتخلف آخر.

ويزداد التفاوت مع وجود بعض العوامل التي تتميز بها بعض البلدان النامية والفقيرة، مثل غياب الشفافية في ما يخص أعداد المصابين والمتوفين وأعداد متلقي المصل، كما توفر الأمصال مرتفعة الفعالية، وإتاحتها للمواطنين على السواء، بالإضافة إلى التعامل الجاد مع الإجراءات الاحترازية، أو التسرع باتخاذ قرارات الفتح في وقت لم يحصل فيه على الجرعتين إلا أقل من واحد بالمائة من عدد السكان.

وقبل يومين، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تقريراً عبرت فيه عن تفاؤلها بانتعاش الاقتصاد العالمي، رافعةً توقعاتها لمعدلات النمو إلى 5,8% بدلاً من 5,6%، إلا أنها أكدت أن معدلات النمو لن تكون واحدة في جميع البلدان. وأشار التقرير أيضاً إلى اتساع الفجوة في معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي في مستويات الدخل والمعيشة، بين البلدان المختلفة وأحياناً داخل البلد الواحد، بسبب عدم قدرة بعض الاقتصادات على العودة إلى مستويات ما قبل ظهور الوباء لفترات لن تكون قصيرة.

ونشرت المنظمة خريطة لبلدان العالم توضح عدد السنوات المطلوبة لعودة النشاط الاقتصادي إلى ما كان عليه عند بداية عام 2020، مستخدمة سبع درجات من اللون الأزرق، يمثل أفتحها أقصر فترة، وهي أقل من عام، وشملت وفقاً للمنظمة الصين، ثم الدرجة الأغمق قليلاً وتمتد لعام ونصف تنتهي بنهاية شهر يونيو/ حزيران القادم، وشملت وفقاً للمنظمة الولايات المتحدة، وصولاً إلى الدرجة الأغمق من اللون الأزرق، وتحتاج فيها البلدان لأكثر من ثلاثة أعوام للعودة إلى المعدلات السابقة لظهور الوباء، وشملت وفقاً للمنظمة الأرجنتين وإسبانيا. وكانت قارة أفريقيا باستثناء دولة جنوب أفريقيا، وبعض الدول العربية في آسيا، ملونة باللون الأسود، ولا يعرف أحد متى تعود الدول التي بداخله إلى ما كانت عليه قبل عام 2020. وأشارت المنظمة إلى أن الإجراءات القوية والسريعة التي اتخذتها الحكومات والبنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى شكلت الوقود المطلوب لإحداث الطفرة في أحجام التجارة الدولية والتصنيع والإنفاق الاستهلاكي في أسرع وقت، مؤكدةً أن ذلك كان له الدور الأكبر في الحد من آثار الجائحة.

ما تحدثت عنه وأشادت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لم يحدث في أغلب الاقتصادات الناشئة والنامية، والتي عادة ما تكون أقل قدرة على امتصاص الأزمات العالمية، كتلك التي تعرضت لها اقتصادات العالم خلال العام الماضي.

لم تكن الحكومات في تلك الدول قادرة على زيادة الإنفاق أو تقديم المساعدات للمحتاجين أو القيام بالالتزامات الاجتماعية على النحو الذي حدث في الاقتصادات الكبرى، واكتفت تلك الحكومات، عمداً أو دون قصد، بتوجيه أغلب الموارد المتاحة، وكل ما استطاعت اقتراضه من المؤسسات الدولية، نحو سداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي، حفظاً لماء وجهها، وربما تجنباً للتعرض لتبعات عدم الالتزام.

حُرمت أغلب الاقتصادات الصغرى من حزم التحفيز الاقتصادي الحكومية، ومن النصيب العادل من اللقاح المطلوب لمواطنيها، لتتضاعف أزماتها وتتراجع حظوظها في العودة إلى ما كانت عليه قبل ظهور الوباء، وهو في الأصل لم يكن مُرضياً في أغلب أحواله. ورغم توجه العديد من تلك البلدان، مثل مصر وتركيا، نحو تصنيع اللقاح محلياً والإسراع بالفتح قبل التأكد من عبور عنق زجاجة الأزمة، لا يبدو أن الانتعاش سيكون قريباً في أي منها. الفيروس يتحور في أغلب البلدان النامية والناشئة، ولنا في الهند أكبر دليل على ذلك، وهناك أدلة كثيرة على حدوث ذلك في بلدان أخرى رغم التعتيم. ومع التسليم بهذه الحقيقة، وعدم القدرة على التأخر أكثر من ذلك في إعادة الفتح الكامل للاقتصاد، لن يكون أمام الاقتصادات النامية إلا الإسراع بتطعيم المواطنين، حتى لا تستمر خسائرها المادية والبشرية في الارتفاع.

تجاهد العديد من الاقتصادات النامية مع معدلات نموها المنخفضة وتراجع مستويات الدخل الفردي، لتأتي أزمات مثل أزمة الوباء فتهدم ما تم بناؤه في سنوات وتضعف قدرات النمو لدى تلك البلدان. وتلجأ بعض تلك الدول إلى الحل الأسهل، بالاستغراق في الاقتراض والاعتماد على المعونات الخارجية، كما تفعل العديد من الدول الأفريقية، بينما تدرك أخريات أن خروجها من الأزمة واستمرار التعافي يستلزم بناء طاقات إنتاجية دائمة أو خلق تدفق دائم من عائدات السياحة توفر العملة الأجنبية للبلاد وتغنيها عن سؤال اللئيم. أبدى الكثيرون دهشتهم من ارتفاع الدين الخارجي في بعض البلدان، أو من استمرار تعرض العملة المحلية لضغوط كبيرة، رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة في كثير من الأحيان. ولو نظر هؤلاء بموضوعية لعرفوا أن تحقيق معدلات النمو المرتفعة لا يكون كافياً في كثير من الأحيان لحماية البلاد من الأزمات الكبرى، وخاصة ما يتعلق بالدين الخارجي أو بتردي سعر العملة المحلية مقابل الدولار.

وحده التوجه نحو التصنيع بغرض التصدير، أو بغرض الاستغناء عن الواردات، يمكنه أن يساهم في حل مشكلات الاقتصادات على المدى الطويل، ويرفع معدلات النمو مع خلق تدفق دائم للعملة الأجنبية، بما يساعد على الاستغناء عن القروض الخارجية. ربما ينجح بناء الطرق والجسور والقصور الرئيسية وافتتاح المساجد في زيادة معدلات النمو أو تحقيق مكاسب انتخابية، إلا أنه لا يمنع تعرض البلاد لأزمات نقص العملة الأجنبية التي تكون غالباً أم أزمات الاقتصاد. ولو آمن أهل الاقتصادات النامية بذلك لكان خيراً لهم.